الاجتماع الأخير لمجلس الاعيان في العراق (١٩٥٧-١٩٥٨) دراسة تاريخية

م.م شيرين هادي دلي

الجامعة المستنصرية /رئاسة الجامعة/ قسم التسجيل وشؤون الطلبة

Sh-hadi@uomustansiriyah.edu.iq

الاجتماع الأخير لمجلس الاعيان في العراق (١٩٥٧-١٩٥٨) دراسة تاريخية

م.م شيرين هادي دلي

الملخص:

تعد الاعوام الاخيرة من عمر الحكم الملكي في العراق من أهم مراحل تاريخ العراق الحديث السياسية، إذ لعبت التحولات التي شهدها الواقع الداخلي العراقي ، دوراً مهماً في انهيار نظام الحكم الملكي مدفوعاً بالتغيرات الكثيرة على المستوى العربي والاقليمي، والعالمي، وفي بحثنا هذا سنتطرق إلى : الاجتماع الأخير لمجلس الاعيان في العراق (١٩٥٧-١٩٥٨)دراسة تاريخية، مبينين آراء ومواقف الأعيان في مجلس الأعيان العراقي من خلال عمر هذا المجلس الذي امتد منذ عام ١٩٢٥ حتى سقوط نظام الحكم الملكي، والتي بينت انحياز أعضائه إلى جانب الشعب في الكثير من المواقف والآراء التي قدمها أعضائه.

الكلمات الافتتاحية: مجلس الأعيان، الاجتماع الأخير ، دراسة تاريخية.

Synopsis:

The last years of the monarchy in Iraq are one of the most important stages of Iraq's modern political history, as the transformations witnessed by the Iraqi internal reality played an important role in the collapse of the monarchy driven by the many changes at the Arab, regional, and international levels, and in this research we will address : The last meeting of the Council of Notables in Iraq (١٩٥٧-١٩٥٨) is a historical study, showing the opinions and positions of notables in the Iraqi Council of Notables through the life of this council, which extended from ١٩٢٥until the fall of the monarchy, which showed that its members sided with the people in many of the positions and opinions presented by its members.

المقدمة:

يعد العراق من أوائل الدول العربية التي عرفت النظام البرلماني بعد الحرب العالمية الأولى رغم أنه له جذور تمتد إلى حقبة السيطرة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، إذ

شهدت الحقبة الممتدة من ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٨ قيام أول مجلس أعيان عراقي في عهد نظام الحكم الملكي، إذ وضعت فيها الأسس التي ارتكزت عليها الدولة العراقية الحالية، وفيها حددت المسارات اللاحقة للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العراق، فمجلس الأعيان لعب دوراً مهماً في النظام التشريعي في تلك الحقبة من تاريخ العراق الحديث، وكان يهدف إلى تقديم رؤى ذات طبيعة موحدة متوازنة، ومبنية على الخبرات، لإثراء العلمية التشريعية وكان يضم نخبة من الشخصيات العراقية البارزة، وكان له دور استشاري ويشكل محور التوازن بين القوى السياسية في ذلك الوقت، وذلك المجلس لم يكن منتخباً بشكل مباشر ، بل كان أعضاؤه يُعينون من قبل الملك، وعلى الرغم من أنه كان مؤسسة نخبوية إلى حد كبير إلا أنه كان يساهم في استقرار النظام السياسي من خلال توفير صوت للخبرة والاعتدال والتوازن، وكان من ضمن تشكيلاته مجلس للإعمار نتج عنه مشارع عملاقة استمر تأثيرها فبي التنمية لسنوات طويلة بعد عام ١٩٥٨م، وفي بحثي هذا سنتطرق إلى أخر اجتماع لمجلس الأعيان العراقي قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي غريت وجه النظام في العراق.

مشكلة البحث:

مجلس الأعيان العراقي هو الغرفة العليا من مجلس الأمة العراقي، في تلك الحقبة من تاريخ العراق الحديث، وأهم حلقة في المؤسسة التشريعية العراقية إلى جانب مجلس النواب (البرلمان) العراقي، وكانتا هاتين المؤسستين (مجلس الأعيان، ومجلس النواب) هما المؤسستين التشريعيتين في العهد الملكي(١٩٢١-١٩٥٨)، ومجلس الأعيان العراقي هو محور دراستنا هذه وما كان في نهاية العهد الملكي سنة ١٩٥٨م خصوصا الاجتماع الأخير لمجلس الاعيان في العراق (١٩٥٧-١٩٥٨)دراسة تاريخية، إذ كان مجلس الأعيان العراقي يتألف من أربعين عضواً ممن حازوا على ثقة الملك، وتم تعيينهم بإرادة ملكية لمدة سبع سنوات، يسقط منهم ربع الأعيان بعد كل أربع سنوات بطريق القرعة حيث يحق للملك اختيارهم أنفسهم مرة أخرى أو تعيين غيرهم، وقد استمر هذا المجلس يؤدي دوره حتى سقوط النظام الملكي في العراق.

أهداف البحث

تهدف الباحثة لتحقيق الهدف الرئيسي والاهداف الفرعية من بحثها هذا بالإجابة عن التساؤل الرئيسي: (الاجتماع الأخير لمجلس الاعيان في العراق (١٩٥٧-١٩٥٨)دراسة تاريخية)، هذا هو الهدف الرئيس من بحثنا هذا.

أولاً: تكوين مجلس الاعيان العراقي في العهد الملكي:

الأعيان في اللغة جمع عين، ومن معاني العين، شريف قومه وسيدهم، وخيار الشيء[١].

بعد الاحتلال البريطاني للعراق في نهاية الحرب العالمية الأولى حاول البريطانيون عقد مجلس يضم الوجهاء والأشراف ممن يرى فيهم ميلاً إلى الحكم البريطاني، غير أن تلك المحاولات فشلت[٢]، فعملوا على عقد اجتماع في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٩م، ووقع المجتمعون على مضبطة تضمنت تكوين حكومة يرأسها ملك عربي مسلم، وهو أحد انجال الشريف حسين، مقيدً بمجلس تشريعي وطني مقره العاصمة بغداد[٣] .

وقد كانت فكرة تكوين مجلس الأعيان العراقي قد وردت في بداية وضع مسودة (القانون الأساسي) الدستور العراقي، إذ ورد في تقرير اللجنة المؤلفة لهذا الغرض والتي ضمت المقدم (يوبرت بونغ-Ubert Pong)* التابع لدائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية، والمستر (دوين دراور-DuaneDrauer)**مشاور وزارة العدلية والمستر (نيجل دافيد-Nigel David)*** السكرتير القانوني للمندوب السامي، في أواخر خريف عام ١٩٢١م في المادة (٣٠) يتأليف مجلس الملك من ثلاثين عضواً معينين من ضمنهم الوزراء، وتكون لمجلس الملك صلاحيات تعديل جميع التشريعات، عدا ما تقرره أكثرية ثلثي المجلس النيابي المنتخب حديثاً، كما ورد في المادة (٣١) من تلك اللائحة[٤].

وبفعل ألفت لجنة عام ١٩٢٥م برئاسة ناجي السويدي وزير العدلية، وساسون حسقيل وزير المالية العراقيان، ورستم حيدر سكرتير الملك[٥]، فوضعت لائحة أصبحت أساساً لجميع اللوائح الأخرى، ورد فيها قيام هيأة نيابية ذات مجلسين، وكانت مقترحاتها تأليف مجلس أعيان، من عشرين عضواً بدلا من مجلس الملك الوارد في اللائحة البريطانية[٦]، وقد وضع في تلك اللائحة مادة نصت على إحالة الخلاف بين المجلسين (مجلس النواب المنتخب،

ومجلس الأعيان المعين) إلى لجنة مشتركة، تؤلف من أربعين عضواً، ينتخب نصفهم بالقرعة من النواب والنصف الآخر هم أعضاء مجلس الأعيان، وقد عرضت لائحة القانون الاساسي على المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤، لمناقشتها وإقرارها وبالرغم من الموافقة المبدئية على وجود مجلس الأعيان إلا أن الكثير من الأعضاء أبدوا وجهات نظر مختلفة واعتراضات كثيرة على تسميته مجلس الأعيان، وعلى لزومه أو عدم لزمه، وعلى صلاحياته وموقعه من السلطة التشريعية، فقد اعترض عضو المجلس التأسيسي الدكتور داود الجلبي طبيب من الموصل على تسمية المجلس بقوله: "**الاعيان... رؤساء البلاد وأكابرها، وضد الأعيان هم الأوباش، فهل تريدون أن يسمى مجلس النواب، مجلس الأوباش؟ ونحن ندعي أن حكومتنا ديمقراطية، اقترح أن يطلق على الاعيان تسمية مجلس الشيوخ، كما في الممالك الأخرى**" وعن وجوده أو عدم وجوده قال:" **لا أعرف ما فكر مجلسنا بشأن مجلس الشيوخ لعله لا يقره**"[٧]، استمر العمل والمطالبات بتشكيل مجلس تشريعي حتى تشكيل النظام الملكي، وبناءً على طلب من المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس، عهد الملك فيصل الاول إلى السيد عبد الرحمن النقيب تشكيل الوزارة الجديدة، وتم تشكيلها في الثلاثين من أيلول ١٩٢٢م، وفي اليوم الثاني صادقت الوزارة على المعاهدة البريطانية العراقية، على أن تقترن بموافقة المجلس التأسيسي المنتظر وحددت مهام المجلس، بان يقرر دستور للبلاد(القانون الاساسي) وقانون انتخاب مجلس نواب، والمصادقة على المعاهدة البريطانية العراقية، وعين موعد الانتخابات في الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٢م، وعهد إلى عبد المحسن السعدون وزير الداخلية تنفيذ هذه الإرادة[٨]، غير أن هذه الدعوة وجهت برفض شعبي مما اضطر البريطانيون إلى تبديل حكومة النقيب بحكومة عبد المحسن السعدون التي تشكلت في العشرين من تشرين الثاني ١٩٢٢ وفي اليوم نفسه وصل إلى الملك كتاب من دار الاعتماد البريطاني يحث فيه على معاقبة من ينشر الفتاوى الرافضة لقرارات الحكومة[٩]، وفي السابع عشر من حزيران عام ١٩٢٣ عقد مجلس الوزراء جلسة قرر فيها بالأكثرية الموافقة على بدء الانتخابات، وعممت وزارة الداخلية كتاباً بتاريخ الثاني عشر من تموز ١٩٢٣ بالبدء في الانتخابات حسب قرار مجلس الوزراء في اليوم

المذكور أو أي وقت تراه الوزارة مناسباً[١٠]، وفي العشرين من ايلول عام ١٩٢٣ أرسل مشروع الدستور كما نقحته وزارة المستعمرات إلى بغداد[١١].

استقالت حكومة عبد المحسن السعدون في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣، قبل إجراء الانتخابات، وتشكلت وزارة جعفر العسكري في الثاني والعشرين من / تشرين الثاني ١٩٢٣، وقد نصت الفقرة الثانية من منهاج الحكومة "**اكمال انتخابات المجلس التأسيسي بالحرية الكاملة، وجمع المجلس بأسرع وقت ممكن**". وفي يوم الرابع عشر من شباط ١٩٢٤، ابرقت وزارة الداخلية لمتصرفي الألوية بانتخاب المندوبين يوم الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٤، والسماح بالترشيح فضلا عن القائمة التي رشحتها الحكومة[١٢].

سارت انتخابات المجلس التأسيسي بالسرعة التي كانت الوزارة تنشدها، وقد تمت الانتخابات يوم الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٤ وفي السادس والعشرين من نفس الشهر ذكرت الصحافة أن المجلس أصبح حقيقة واقعة[١٣]، وقام بإكمال الاعمال الموكلة إليه فصدرت الإرادة الملكية باجتماع المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من اذار ١٩٢٤[١٤]، ومن بين ما صدر عن هذا المجلس الدستور (القانون الاساسي) الذي نشر بتاريخ العاشر من تموز عام ١٩٢٤ وأقر في الرابع والعشرين من آب للعام نفسه، ولم يباشر العمل بموجبه إلا في شهر آذار من عام ١٩٢٥، وكانت الحكومة تدعي أن اسباب التأخير صعوبات تشريعية واحصائية[١٥] .

وبعد إتمام الأمور كافة تأسس في العراق مجلسان مجلس النواب ومجلس الأعيان، وكان أول اجتماع لمجلس الأمة بنوابها وأعيانها في السادس عشر من تموز ١٩٢٥م وبذلك تكون قد تأسس مجلس الأعيان العراقي، وبأشر أعماله[١٦].

ثانيا : آراء مجلس الأعيان.

عقدت جلسات مجلس الأعيان بحسب القانون الاساسي " **يجتمع مجلس الأعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه**"[١٧]، ولم تكن جلسات المجلس علانية إلا بطلب من أحد الوزراء، أو أربعة من الأعيان، أو عشرة من النواب، وأن تجري المداولة سراً في الأمور المبحوث عنها[١٨]، لذلك كانت الجلسات سرية في المسائل المهمة ولا تقرأ علناً خلاصة المقررات المتخذة في الجلسة السرية[١٩]، ولا يحرر محضر الجلسة السرية على أن يدون

المدير العام ما يتخذ من قرارات[٢٠] ، وكان الاجتماع يبدأ بأن يقوم الرئيس بافتتاح الجلسة في موعدها وبعد انتهاء جدول الأعمال يعلن إنهاءها، وعند الضرورة يعلن الرئيس بموافقة المجلس جدول الجلسة أو تأجيلها، وفي ختام كل جلسة يحدد موعد الجلسة المقبلة، وبيان منهاج الأعمال المعروضة على المجلس، ويُعلق هذا المنهاج في مكان بارز في القاعة ويبلغ الأعضاء الغائبين[٢١]، وفي حال عدم وجود مادة للمناقشة في الاجتماع بالموعد المقرر يحق للرئيس تأجيل الجلسة إلى أن تكون هناك أعمال جاهزة للمناقشة[٢٢].

امتازت الجلسات في السنوات الأخيرة قبل عام ١٩٥٧ لمجلس الاعيان بالتركيز على أهمية إعادة الاحزاب، ففي مناقشة مرسوم الجمعيات لعام ١٩٥٤ الذي حلت بموجبه جميع الأحزاب السياسية، أعلن الاعيان عبد المهدي ومحمد رضا الشبيبي وصالح جبر، معارضتهم لأن اللائحة جاءت مخالفة لأحكام الدستور ولأن الاحزاب السياسية ركن مهم من أركان السلطة[٢٣]، وبقيت المطالبة بإعادة تأسيس الاحزاب من الامور التي يوليها الاعيان اهتماماً كبيراً ففي أثناء مناقشة لجنة الامور المالية والاقتصادية من الميزانية العامة لعام ١٩٥٦ تساءل البعض عن أمكانية إجازة الاحزاب السياسية، فكانت إجابة الوزارة أن ذلك يتم عند توافر الشروط اللازمة[٢٤]، أما في شباط من عام ١٩٥٨ تحدث العين محمد رضا الشبيبي عن الحريات العامة في الدستور، وأكد أن طلبات قدمت إلى الجهات المختصة لتأليف جمعيات سياسية، فألقيت تلك الطلبات في سلة المهملات وهو أمر يتعارض والقانون الاساسي الذي ضمن الحريات العامة[٢٥]، ويلاحظ من خلال استعراض المناقشات أن العديد من أعضاء مجلس الأعيان قد طالب باحترام الحياة الحزبية، واحترام الدستور والحريات العامة، ولعل تلك المطالبة ترجع إلى إيمان بعض الأعيان بالحياة الحزبية ومحاولة بعضهم الآخر إحراج الوزارات القائمة، بهدف تحقيق مكاسب شخصية، ويظهر ذلك واضحاً من تحمس صالح جبر وعبد المهدي المنتفكي، اللذان كانا من أقطاب حزب الأمة الاشتراكي، وكانا على علاقة سلبية بنوري السعيد، أو نوري السعيد نفسه الذي كان موقفه يتبدل حسب الظروف بين مطالب بالحياة الحزبية وناقم عليها[٢٦].

أما موضوع انتخابات مجلس النواب، وكثرة حل مجلس النواب، والتعامل مع الآراء المطروحة في المجالس النيابية والعلاقة بين أعضاء مجلس الأمة من النواب والأعيان، من

الأمور المهمة التي ناقشها مجلس الأعيان عند تناول الوضع السياسي العام في البلاد[٢٧]، إذ كانت مسألة المجالس النيابية التي تكررت عدة مرات، قد شغلت جانباً مهماً من آراء أعضاء مجلس الأعيان ولجانه[٢٨].

فما كانت آراء مجلس الأعيان في مجال حرية الانتخابات وطريقة الانتخاب كثيرة، ففي انتخابات عام ١٩٣٤ ورد في الاجابة عن خطاب العرش انتقاد اساليب الانتخابات، وأن المجلس شديد الرغبة في أن تتم الانتخابات على وجه يكون أشد في التمثيل الذي ترغب فيه الأمة، وطالب العين ناجي السويدي الابتعاد عن الحساسيات والتهجمات الشخصية، ولام المسؤولين على مسلكهم الشاذ في الانتخابات[٢٩]، وأكد العين رشيد عالي الكيلاني تزييف الانتخابات بقوله: "**كيف نفسر أن لواء كاملاً لا ينتخب أحد ابنائه**"[٣٠]، ووجهت الطعون نفسها لانتخابات نفسها إلى الانتخابات بأنها سياسة فاشلة[٣١].

ومن أهم الآراء التي قالها الأعيان قول نوري سعيد في اجتماع مجلس الأعيان عام ١٩٤٠ -١٩٤١م: " **إذا لم يعتقد النائب أن في إمكانه المجيء إلى المجلس بإرادة الشعب وحده من غير ترشيح الحكومة والأدلاء بآرائه فيه بكل صراحة، وأنه إذا خرج بطريقة حل المجلس يعود إلى دائرته الانتخابية، فينتخب مرة ثانية، ويصر على رأيه ويجابه الحكومة أن رآها خارجة على القوانين والدستور، بسحب الثقة منها ويسقطه، إذا لم يعتقد النائب بذلك، فأنه لا يمكن أن يكون مجلس الأمة ممثلاً تمثيلاً صحيحاً**"[٣٢]،إذ طالب الأعيان بتشجيع الناس على الترشيح للانتخابات فطالب العين داود الجلبي بترشيح ضعف العدد في الانتخابات، ثم ثلاثة أضعاف وأربعة وهكذا[٣٣].

استمرت المطالبات لتعديل قانون الانتخابات، ليتسنى للأمة استعمال حريتها في مراقبة السلطة التنفيذية[٣٤]، وكان رأي العين محسن أبو طبيخ أن سبب الضعف في المجالس يعود إلى طبيعة الانتخابات، لأنها تنتخب على ما تشاء السلطة الحاكمة لا على ما تشاء الأمة حتى أصبحت أكثريتها مسيرة لا مخيره، أما المعارضة فيها فقد ضعفت معنوياتها[٣٥]والأصلاح هذا الخلل دعا العين حمدي الباجة جي إلى أن تكون الانتخابات حرة ديمقراطية في البلاد، ما يتوافق مع احترام الدستور[٣٦].

أما في مجال الصحة فقد كانت آراء الأعيان أن تعمم الصحة والاهتمام بالصحة الريفية فطلب الاعيان إضافة توسيع الصحة الريفية لتشمل جميع انحاء البلاد وإيجاد أطباء ممارسين مع العشائر والاهتمام بمياه الشرب، لان الوقاية خيرٌ من العلاج[٣٧]، كما طالبت اللجنة المالية والاقتصاد تكثير المستشفيات والمستوصفات وبخاصة السيارة منها[٣٨]، فقد طالب العديد من الأعيان بزيادة تخصيصات الصحة وشراء اللوازم الطبية[٣٩].

لقد كان لمجلس الاعيان مواقفه من القضايا المهمة فقد استمرت لجنة الأمور المالية والاقتصادية للأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٩ و١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٦ في توكيد ضرورة توسيع تشكيلات الصحة ووسائل العلاج والصحة الريفية وتوفير مياه الشرب، ومكافحة مرض السل والمطالبة بتشييد مدينة الطب، وتكدس الأطباء في مدينة بغداد، وأوضح العين عبد المهدي بالأرقام الحاجة إلى الأطباء ففي عام ١٩٥١ ذكر أن نفوس العراق خمسة أو ستة ملايين ولا يوجد إلا (٥٠٠) طبيب، وفي عام ١٩٥٧، أو ضح أننا بحاجة إلى (٥-٦) آلاف طبيب ولا يوجد أكثر من (٩٠٠-١٠٠٠) طبيب والامراض متفشية[٤٠].

وفي خصوص تشكيلات وزارة العدل والقيام بمهامها[٤١]، وفي مجال الخدمات العامة التي ناقشها الأعيان والطرق والمواصلات، فقد طالبت لجان المجلس للأعوام ١٩٤٩-١٩٥١-١٩٥٢-١٩٥٦ الحكومة بتحسين طرق المواصلات وتخفيض أجور الشحن في القطار واستقدام الخبراء لمجلس الاعمار لتبليط الطرق، وأشار العين عبد المهدي أن العراق فيه (١٢٠٠٠كم) مبلطة وهو يحتاج إلى (١٨٠٠٠كم)[٤٢].

وفي خصوص الهاتف والبرق فقد شكا الاعيان فخري الجميل وحسن الشبوط ومحمد رضا الشبيبي من ارتفاع أجور الهاتف وطالبوا بزيادة خدمات الهواتف واعمامها، واكد الامر نفسه لجنة الامور المالية والاقتصادية لعام ١٩٥١[٤٣].

وفي مجال الزراعة فقد كانت من أهم الأمور التي شغلت مناقشات مجلس الأعيان العراقي في الجانب الاقتصادي ويعود الامور في ذلك، كما يبدو لسببين أولهما أن نسبة عالية من الاعيان كانوا ملاك الاراضي، وثانيهما أن الزراعة كانت تعد أهم مصادر الاقتصادي العراقي وبشكل خاص قبل أن يكون انتاج النفط مجزياً من الناحية التجارية، ومن الامور التي دعا ليها الاعيان لتطوير الزراعة، مكافحة الآفات الزراعية وزيادة

مخصصاتها وكان أهم الآفات الزراعية التي تناولها الاعضاء بالمناقشة هي آفة الجراد، إذ طالب العين يوسف عمانوئيل من الحكومة النظر حالاً في أمر الزراع المنكوبين وتدبير قضية جمع بيوض الجراد لتلافي تجدد الازمة، وأيده الاعيان آصف أفندي ومحسن الشبوط، وجميل صدقي الزهاوي[٤٤].

وخلاصة القول أن المجلس ناقش على مدار دوراته التي استمرت من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٨ أغلب القضايا التي شغلت بال المجتمع في تلك المرحلة مهمة من تاريخ العراق[٤٥].

ثالثا: مواقف مجلس الأعيان

إنَّ من أهم مواقف لمجلس الأعيان العراقي في السنوات الأخيرة من عمره قبل عام ١٩٥٨ ، فقد كان بعد صدور مرسوم (١٧)[٤٦] لسنة ١٩٥٤، والذي أعطى الحق لمجلس الوزراء بناءً على مقترح وزير الداخلية في إسقاط الجنسية العراقية عن المحكومين بموجب المرسوم رقم(١٦) لسنة ١٩٥٤" مرسوم تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) سنة ١٩٣٨م" وخول المرسوم وزير الداخلية اعتقال الشخص المسقط عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بأسقاط الجنسية عنه، والاحتفاظ به إلى أن يتم أبعاده عن العراق، وبعد أن أقر مجلس النواب المرسوم رقم(١٧) لسنة ١٩٥٤ تم عرضه على مجلس الأعيان الذي كان يترأسه عبد الهادي الجلبي للموافقة عليه وإصداره بصيغة قانون، ولأهمية الموضوع حضر الجلسة رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الداخلية سعد قزاز، الذي أقترح على مجلس الأعيان، بسحب لائحة المرسوم من اللجنة المختصة والنظر فيه مباشرةً من قبل المجلس بالسرعة الممكنة، نظراً للظرف الراهن الذي خلقه الخطر الشيوعي في العراق، فضلاً عن قرب انتهاء اجتماعات المجلس[٤٧] ، وبعد طلب هذه المداخلة الوزير، أنبرى له العين محمد رضا الشبيبي، متصدياً لمقترح الوزير بالاستعجال مؤكداً بأنه أن هذا المرسوم شديد الخطورة والأهمية، وليس من المصلحة الموافقة على الاقتراح إذا كانت المدة المتبقية من اجتماع المجلس، فأن من الممكن تدقيق اللائحة وتأجيل الجلسة إلى جلسة أخرى، إذ لا يمكن المذاكرة عليها بطريقة الاستعجال[٤٨] ، ولاسيما أن هذا المرسوم جاء : " **مخالفاً للدستور وذلك لأسباب وجيهة جداً منها علاقة العراقي ببلاده ، والعراقيون مشهورين بشدة**

علاقتهم وتمسكهم ببلادهم لذلك ليس من الأنصاف إسقاط جنسية العراقيين المحبين لوطنهم ، فأن أسقاط الجنسية العراقية عن أي فرد عراقي من أصل أبوين أمراً مخالفاً للدستور ، و أن القوانين المرعية تتضمن أحكاماً وعقوبات شديدة لمن يثبت أن له صلة بدولة أجنبية أو أنه يخدمها ، ففرض مثل هذه العقوبة أو أقتراح فرضها وترك ذلك إلى وزير الداخلية أو مجلس الوزراء مع وجود الأحكام هو وضع شاذ في الحقيقة ومن جملة الأوضاع الشاذة التي طالب الشبيبي بإزالتها " ما أفاد به قائلاً : " لا شك أن السلطات الحكومية واجهت في الماضي القريب ظروفاً معينة فقابلتها بإجراءات شاذة وأنتهت تلك الظروف فلتنتهي هذه الإجراءات والقوانين الشاذة ، لأن هذه الإجراءات أذا أريد أن تكون أساساً لوضع طبيعي في البلاد فإنها تفقد هيبتها وأهميتها"(٤٩)

أستغرب العين محمد رضا الشبيبي في الوقت ذاته من موقف الحكومة ، إذ أنها لم تجرب أي علاج لهذه الأمراض أو المذاهب الشاذة ، بشيء يذكر غير الإجراءات الشديدة و العنف مع أن البلاد الأخرى التي توجد فيها مذاهب وآراء غريبة ، تعالج باساليب أخرى غير العنف و الشدة ، وبالإصلاح ، وتسيير سبل العيش ، ورفع مستوى المعيشة ، بدرس كل قضية من هذه القضايا ، درساً دقيقاً على حدة ، لربما يتضح أن هناك تقصيراً من قبل بعض الموظفين المسؤولين وأضاف قائلاً : " **أنا أشهد أنه جرت في ظروف سابقة تدقيقات وبحوث في كثير من هذه التقارير والاقتراحات التي ترفع من بعض الجهات فظهر إنها أما عارية عن الصحة أو إنها ليست أدلة كافية لهذه الأسباب، ولا يسعني مطلقاً الموافقة على هذا المرسوم ، أما ما يقال أن بلداناً أخرى بعيدة كالولايات المتحدة قد اقترحت فرض عقوبة بنزع الجنسية عن الشيوعيين فأنا أقول أن هذا قياس مع الفارق البعيد**"(٥٠)

فيما أكد العين عبد المهدي المنتفكي أن نزع الجنسية بالنسبة لأي فرد ليس من الأمور الهينة والسهلة، وإذا كان هناك ما يدعوا لذلك، فيجب أن يتم بعد عمليات وإجراءات وتدابير، مشيراً إلى مسألة مهمة في أن الإجراء يفتقر إلى الموضوعية في قوله:" **إذ أن الفرق كبير بين أن الحكومة أتت بمرسوم كان بموضع عقاب أسقطت بموجبه الجنسية العراقية عن زعيم الأثوريين المارشمعون وأتباعه المتمردين، وبين إنها أتت باللائحة لإسقاط الجنسية عن الشيوعيين العراقيين الأصل ، فمرسوم كهذا يجب أن يدرس ويدقق**

بإمعان ولا يعترض شيء من الاستعجال ، إذ أن الاستعجال بالمصداقة على المرسوم موضوع خطير لا يتفق والمصلحة ، لذا أخالف المرسوم"[٥١]

فيما رفض العين محسن أبو طبيخ[٥٢]، سياسة القنوط واليأس التي تنتهجها الحكومة العراقية اتجاه أبناءها الشيوعيين من خلال هذا المرسوم، فرأى من الواجب على كل شخص من أعضاء المجلس أن ينظر إليه بعين الواقع والعطف وما تقتضيه المصلحة العامة، وأضاف قائلاً:" أن العراقيين مخلوقين من تربة العراق ومن ماء العراق ، وأن حصلت بعض الشواذ عند بعض الشبان أو عند بعض الأشخاص الذين اندفعوا بدوافع متعددة وسلكوا طريقاً أدى إلى أن يقال هذا شيوعي أو غير ذلك" ، فدعا إلى استبدال عقوبة إسقاط الجنسية والاستعاضة بدلاً عنها بقوانين رادعة ، قائلاً ما نصه بهذا الصدد : " **إذ أنه توجد في البلاد وبيد الحكومة قوانين زجرية كثيرة تؤدب الفرد إذا سلك هذا المسلك أو سلك بغيره ، فأن الحكومة لا تحسن صنعاً عندما أتت بهذا المرسوم لنزع جنسية العراقي** " ، **ولهذه الأسباب طالب الحكومة : " أن تعيد النظر في هذا المرسوم وأن تستعمل الحكمة والروية وسعة الصدر ، أما الشخص المتجنس بالجنسية العراقية والذي أتى إلى هذا البلد وظهر بهذه المظاهر فينظر في أمره ويجوز نزع الجنسية عنه وإبعاده إلى البلد الذي أتى منه** " وأختتم مداخلته متسائلاً باستغراب " كيف العراقي يساق عن وطنه وعن بيته وأسرته ؟ أن هذا الأمر ليس سهلاً وأن بيد الحكومة القوانين الزجرية التي تؤدب كل شخص يسلك هذا المسلك، كرر العين نورالدين محمود[٥٣]المطالب ذاتها ، عند مناقشة لائحة المرسومة وطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات الزجرية والردعية بدلاً من معاقبتهم بإسقاط الجنسية وإبعادهم خارج العراق[٥٤].

ولا تقوم السياسية على مواقف ثابتة، بل تتغير بحسب مدخلاتها ومخرجاتها والظروف الدولية، وقد كانت مواقف مجلس الأعيان العراقي، عند مناقشة السياسة الخارجية العراقية والعلاقات بالبلدان العربية والدول الاجنبية، تقوم على أساس مواقف تلك الدول من العراق، ومن القضايا القومية، إذ شغلت العلاقات بالبلدان العربية حيزاً في مناقشات الأعيان العراقي، ففي السنة الأخير من عمر المجلس عام ١٩٥٨ كان اهتمام مناقشات مجلس الاعيان بالنسبة للعلاقة بالأردن بعد اتفاق الاتحاد العربي[٥٥] بين المملكتين العراقية والاردنية

الهاشمية، وقد نص ذلك الاتفاق على إنشاء اتحاد عربي بين المملكة العراقية والاردنية الهاشمية، باسم(الاتحاد العربي) اعتباراً من يوم الجمعة الرابع والعشرين من رجب عام ١٣٧٧هـ الموافق الرابع عشر من شباط عام ١٩٥٨م ويكون مفتوحًا للبلدان العربية الأخرى، وعند مناقشة لائحة الاتحاد كان بعض الاعيان متحمسين في تأييده وكان العين محمد فاضل الجمالي، من أشد المؤيدين لهذا الاتحاد، فقد وصف الأردن بأنها استطاعت أن تكافح الشيوعية وإنها تتاخم (الكيان الصهيوني) وهي حدود العراق الغربية، وكان يرى أن مناسبات ثلاث يجب أن تخلد وهي الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، واستقلال العراق عام ١٩٣٢، والاتحاد العربي برئاسة الملك فيصل الثاني، وأشار أنه إذا لم يبذل من النفط للأردن، وإذا لم يقوم العراق فسيذهب النفط، وأكد أن ميزانية (الكيان الصهيوني) (٣٤٠ مليون دولار) من ألولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وألمانيا الغربية، فهل عمل العرب ذلك لمساعدة الأردن، وأيده بهذا الموقف العينان عبد المهدي ورابح العطية[٥٦].

ذكر العين رابح العطية "**أن هذا الاتحاد يجعلنا وجهاً لوجه امام الصهيونية وأن جيشنا سيقف لها بالمرصاد**"، واعلن العين عبد المهدي عن ترحيبيه "**بهذه اللائحة لأنها تبشر بالوحدة العربية وتكلم كثيراً عن أهمية الوحدة العربية في انقاذ الأمة العربية من كوارثها**"، واشار أن يكون هذا الاتحاد غير مشوب بالنزاعات وضم بلد لأخر أو فقدان شخصيته، وانتقد الوحدة الاندماجية التي تؤدي إلى ضياع علم وحكومة وعاصمة[٥٧].

واقترح العين عبد الجبار التكرلي، أرسال برقية تهنئة إلى مجلس الأمة الأردني ودعا إلى عقد جلسة مشتركة مع مجلس النواب لمناقشة تحقيق الاتحاد العربي، وبالفعل كان ذلك فقد صوت الاعضاء البالغ عددهم (١٦٠) من أعضاء مجلس الأمة بالأجماع على قبول الاتفاقية وسط التصفيق المتواصل[٥٨].

فيما كان للعينان نصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي بعض التحفظات، فقد استفسر العين نصرت الفارسي، عن الموقف في حالة ظهور التضارب بين التزامات كل من العراق والاردن بموجب الاتفاقيات السابقة، وطلب العين محمد رضا الشبيبي أن يخلو الاردني من العناصر الاجنبية[٥٩].

وعند مناقشة تشكيلات الاتحاد اعترض العين نصرت الفارسي على تشكيلة الاتحاد، والمساواة في عدد العضوية في مجلس الاتحاد الذي يضم (٢٠) عضواً من العراق و(٢٠) عضواً من الاردن، والمحكمة العليا التي تتألف من ثلاثة من العراق وثلاثة من الاردن، وعند التصويت على تشكيل المجلس والمحكمة العليا خالف في التصويت العين محمد رضا الشبيبي وصوت (٢٦) عيناً بالموافقة عليها[٦٠].

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم والصلاة على خير من بعث نبياً خاتماً لما قبله وعلى أله وصحبه.

لم يكن مجلس الاعيان العراقي وأن كان عمله مرتبطاً بمجلس النواب يمثل مصلحة الملك أو الحكومة بقدر كبير، إذ ما تقدم من آراء ومواقف لأعضاء المجلس تثبت ميلهم مع مصالح الشعب، وكانت لهم مواقفهم التي عرضنا قسماً منها هنا، تقف مع المصلحة العامة للشعب العراقي، أو العربي، وتبني مواقف عربية خاصة في مجال العلاقات العربية والدولية، أن العملية التي قام على أساسها مجلس الاعيان تنفضي بطبيعة الحال إلى أن يكون لهذا المجلس مواقفه وآرائه التي تقف إلى جانب مصلحة الشعب، وأن كانت متعارضة مع اتجاهات الحكومة ومشروعاتها التي تهدف إلى فرض النظام والسيطرة على الوضع الداخلي وأن تضارب مع بنود الدستور عام ١٩٢٥. رجين من الله تعالى حسن التوفيق.

الهوامش:

(١) علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩هـ)، المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ص٥٤١

(٢) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩م، ص ١١١

(٣) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٤، ج١، عباس علي، زعيم الثورة العراقية، بغداد، ١٩٥٠م، ص٣٨

* وهو المقدم (يوبرت بونغ-Ubert Pong) ضابط انكليزي التابع لدائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية. ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ٢٩٣

** المستر دوين دراور-DuaneDrauer)**مشاور وزارة العدلية العراقية في ظل حكومة الاحتلال البريطانية. ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ٢٩٣

*** والمستر نيجل دافيد من السكرتير القانوني للمندوب السامي، في أواخر خريف عام ١٩٢١م. ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ٢٩٣

(٤) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ٢٩٣

(٥) كان ساسون حسقيل قد شغل منصب وزير المالية في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى والثانية والثالثة، وناجي السويدي وزيراً للعدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية وفي وزارة نوري السعيد عام ١٩٣٠، أما رستم حيدر فقد كان قد شغل أهم المناصب وهو رئيس البلاط الملكي إضافة إلى وزارة المالية لعدة مرات. ينظر: محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٠٩٥٨ دراسة تاريخية، ص٢٠

(٦) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٢٩٤

(٧) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي سنة ١٩٤٢، مطبعة دار السلام، بغداد، ج١، ص٥٥٣

(٨) محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، بغداد ١٩٨٩ م، ص٤٦

(٩) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، ١٣٧٢هـ-١٠٥٣م، ص١٧٠

(١٠) السيد عبد الرزاق الحسني، نفسه، ج١، ص ١٧٨

(١١) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، لندن، ١٩٨٧م، ص

(١٢) ينظر: السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١، ص٢١٢-٢١٣

(١٣) جريدة الاوقات البغدادية عدد يوم ٢٦ شباط ١٩٢٤م.

(١٤) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١، ص ٢١٢-٢١٣

(١٥) السيد عبد الرزاق الحسني، نفسه

(١٦) محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٠٩٥٨ دراسة تاريخية، المصدر السابق، ص١٨

(١٧) القانون الاساسي المادة(٣٢)

[١٨] القانون الاساسي المادة(٥٦)

[١٩] النظام الداخلي لمجلس الأعيان، لعام ١٩٢٥، المادة (٤٦) ، النظام الداخلي لعام ١٩٥٧ المادة(٤٧).

[٢٠] النظام الداخلي لمجلس الأعيان، لعام ١٩٢٥، المادة(٤٧)، النظام الداخلي لعام ١٩٥٧ المادة(٤٨)

[٢١] النظام الداخلي لمجلس الأعيان، لعام ١٩٢٥، المادة(٤٤)

[٢٢] النظام الداخلي لمجلس الأعيان، لعام ١٩٢٥، المادة(٤٨)، النظام الداخلي لعام ١٩٥٧ المادة(٤٤) الفقرة (ب).

[٢٣] محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٠٩٥٨ دراسة تاريخية، ص١٨٤

[٢٤] المصدر نفسه.

[٢٥] جريدة الزمان عدد الصادر فغي ٢١ شباط ١٩٥٨م.

[٢٦] محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٠٩٥٨ دراسة تاريخية، ص١٨٦

[٢٧] المصدر نفسه، ص١٨٨

[٢٨] للمزيد ينظر: المصدر السابق نفسه

[٢٩] محاضر اجتماعات مجلس الأعيان، لعام ١٩٣٥-١٩٣٦، ص١٣

[٣٠] المصدر نفسه، لعام ١٩٣٩، ص ٢٠

[٣١] المصدر نفسه، الثالث عشر لعام ١٩٣٨ -١٩٣٩، ص٢٥

[٣٢] المصدر نفسه، لعام ١٩٤٠-١٩٤١، ص ٨٥

[٣٣] المصدر نفسه، لعام ١٩٤٠-١٩٤١، ص٩٣

[٣٤] المصدر نفسه، السادس عشر لعام ١٩٤١-١٩٤٢، ص١٤

[٣٥] المصدر نفسه، لعام ١٩٤٥-١٩٤٦، ص ٢٤

[٣٦] المصدر نفسه، العشرين لعام، ١٩٤٥-١٩٤٦، ص٥٥

[٣٧] المصدر نفسه، لعام ١٩٢٨، ص١٧٤، ص١٧٥

[٣٨] المصدر نفسه، ١٩٣٧، ص٨٥

[٣٩] المصدر نفسه، لعام ١٩٢٥-١٩٢٦، ص١٧٧، ولعام ١٩٢٩، ص ١٨٩، ولعام ١٩٢٨، ص١٧٤، ولعام ١٩٣١، ص ٢٨٨، ولعام ١٩٣٢، ص ١٥٢، ولعام ١٩٣٧، ص ١٠٤.

[٤٠] محاضر اجتماعات مجلس الأعيان، لعام ١٩٥١-١٩٥٢، ص ١٣، العادي، لعام ١٩٥٦-١٩٥٧، ص٧٢-٧٣

[٤١] محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-٩٥٨ دراسة تاريخية، ص ص٢٥٠-٢٥١

(٤٢) محاضر اجتماعات مجلس الأعيان، لعام١٩٥١، ١٩٥٢، ص١٣

(٤٣) محاضر اجتماعات مجلس الأعيان، لعام١٩٢٩، ص٢٠٠، والعادي لعام ١٩٣٠، ص ٩٥، الاعتيادي ١٩٥٥م-١٩٥٦م، ص١٢٦.

(٤٤) المصدر نفسه، لعام ١٩٢٥، ص٥٥، ٥٧

(٤٥) للمزيد ينظر: محاضر اجتماعات مجلس الأعيان، لعام العراقي.

(٤٦) يعطي هذا المرسوم الحق بإبعاد العراقيين الذين تثبت صلتهم بالحزب الشيوعي واسقاط الجنسية العراقية عنهم. يتنظر: فاطمة فرحان زغير، و أ. د. حيدر حميد رشيد، موقف مجلس الأمة العراقي من اسقاط الجنسية العراقية عن الشيوعيين ١٩٥٤-١٩٥٥م، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد(٩٣) لشهر أيلول، ٢٠٢٤م

(٤٧) محاضر جلسات مجلس الأعيان الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٤-١٩٥٥، الاجتماع السابع والثلاثون، الجلسة الثامنة عشر في ١٨ آيار ١٩٥٥، مطبعة بغداد، ١٩٥٥، ص ٧٨٢

(٤٨) مقتبس من: صحيفة الشعب، العدد :٣٢٢٢، ١٨ أيار ١٩٥٥.

(٤٩) محاضر جلسات الأعيان، الاجتماع الاعتيادي ١٩٥٤-١٩٥٥، الاجتماع السابع والثلاثون، الجلسة الثامنة عشر في ١٨ أيار ١٩٥٥، ص ٧٨٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٧٨٥

(٥١) محسن أبو طبيخ: ولد في بلدة الخرم التي تعرف الآن باسم غماس في محافظة القادسية عام ١٨٧٦، اصبح عميداً لأسرة آل أبو طبيخ في منطقة الشطين بعد وفاة والده وأخيه الأكبر السيد محمود، شارك في معارك التي حدثت عند دخول الإنكليز وتم اعتقاله ثم اطلقوا سراحه فجند أبناء قبائله دفاعاً عنهم، فقد كان من الثائرين ضد المحتلين والمطالبين بالاستقلال، بايع الملك فيصل الأول عند تتوجه ملكاً على العراق في ٢٣ آب عام ١٩٢١، وأختلف معه حول انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٣، فغادر العراق إلى سوريا ثم مصر، ثم عاد بعدها بأشهر، وفي عام ١٩٢٥ أنتخب نائباً عن منطقته، وعيناً في مجلس الأعيان عام ١٩٣٣، ثم تكرر إنتخابه إلى المجلسين غيرة مرة، له مؤلفات عدة منها المبادئ والرجال، الرحلة المحسنية وغيرها من المؤلفات، وتوفي عام ١٩٦١. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ج٢،ص٢٠٠

(٥٢) مقتبس من صحيفة الشعب ، العدد ٣٢٢٢ ، ١٨ آيار ١٩٥٥

(٥٣) نور الدين محمود: ولد في الموصل عام ١٨٩٩، أنتمى إلى الكلية العسكرية العثمانية وتخرج فيها، وأنظم إلى الجيش العراقي عام ١٩٢١، وعين في مركز عسكرية عدة منها: معلم في كلية الأركان،

وملحق عسكري في لندن، قائد فرقة، كما عين بمنصب قائد عام للجيوش العربية أبان الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥١، تقلد رئاسة الأركان الجيش، شكل الوزارة في تشرين الثاني عام ١٩٥٢، بعد استقالة وزارة مصطفى العمري واستقال في كانون الثاني ١٩٥٣، وتوفي عام ١٩٨١. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٧

(٥٤) محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي ١٩٥٤-١٩٥٥، الاجتماع السابع والثلاثون، الجلسة الثامنة عشر، في ١٨ أيار ١٩٥٥، ص٧٨٧

(٥٥) الاتحاد العربي: ويعرف بالاتحاد العربي الهاشمي، وهو اتحاد كونفدرالي غير أندماجي أعلن عنه رسمياً في ١٤ شباط ١٩٥٨، بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، بحكم أن البيتين الحاكمين في العراق والأردن ينتميان إلى الملك الحسين بن علي الذي رف بملك العرب، وقد نص دستور الاتحاد على أن الاتحاد يتكون من (المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد) كما نص أيضا على أن(كل دولة من أعضاء الاتحاد تحتفظ بشخصيتها الدولية المستقلة، وبنظام الحكم القائم فيها)، ونص الدستور أيضا على أن(يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الأردن رئيساً للاتحاد). للمزيد ينظر: سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١-١٩٦٧م، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يونيو ٢٠٠٦، ص١٣٧-١٤٢

(٥٦) جريدة الوقائع العراقية، ٣١/ ٣/ ١٩٥٨، ص ٣-١١

(٥٧) جريدة الزمان العدد الصادر بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٨

(٥٨) المصدر نفسه، ١٨ شباط ١٩٥٨

(٥٩) جريدة الوقائع العراقية، عدد ١٩٥٨/٣/٣١، ص ٥-١٤.

(٦٠) جريدة البلاد، ١٣ مايس ١٩٥٨

قائمة المصادر:

١. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي سنة ١٩٤٢، مطبعة دار السلام، بغداد، ج١

٢. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ج٢.

٣. سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١- ١٩٦٧م، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يونيو ٢٠٠٦م.

٤. السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الرافدين، ٢٠١٨م.

٥. السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

٦. عباس علي، زعيم الثورة العراقية، بغداد، ١٩٥٠م.

٧. علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩هـ)، المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٨. فاطمة فرحان زغير، و أ. د. حيدر حميد رشيد، موقف مجلس الأمة العراقي من اسقاط الجنسية العراقية عن الشيوعيين ١٩٥٤-١٩٥٥م، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ملحق العدد(٩٣) لشهر أيلول، ٢٠٢٤م.

٩. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩م.

١٠. فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩

١١. القانون الاساسي العراقي ١٩٢٥م.

١٢. محاضر جلسات مجلس الأعيان .

١٣. محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، بغداد ١٩٨٩ م

١٤. محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٠٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٥. محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٤، ج١

١٦. النظام الداخلي لمجلس الأعيان، لعام

١٧. جريدة الاوقات البغدادية عدد يوم ٢٦ شباط ١٩٢٤م.

١٨. تقرير السفير تروتبيل عن عمله في بغداد ١٢/٩/ ١٩٥٤. مؤيد ابراهيم الوندواي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٢م.

١٩. جريدة الزمان العدد الصادر بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٨

٢٠. جريدة الزمان عدد الصادر فغي ٢١ شباط ١٩٥٨م.

٢١. جريدة الوقائع العراقية، ٣١/ ٣/ ١٩٥٨.

٢٢. جريدة الوقائع العراقية، عدد ١٩٥٨/٣/٣١.